

تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة البطالة – مع إشارة لحالة الجزائر -

Analysis of the Economic and Social Impacts of The Unemployment Problem –referring to the Case of Algeria

عبد الحق بن تفات^{1*}، نفيسة خميس²، أحمد سلامي³

¹ جامعة قاصدي مرباح بورقلة (الجزائر)، bentabdelhak@yahoo.fr

² جامعة قاصدي مرباح بورقلة (الجزائر)، nafissakhemis@gmail.com

³ جامعة قاصدي مرباح بورقلة (الجزائر)، sellami.ahmed.78@gmail.com

تاريخ الارسال: 2018-12-30؛ تاريخ القبول: 2019-12-19؛ تاريخ النشر: 2019-12-31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع سوق العمالة في الجزائر، فضلا عن بيان تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري، وصولا إلى تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلة. تحقيقا لهذه الغاية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. نتائج الدراسة تشير إلى تفاقم في معدلات البطالة، لتصل إلى نحو 11.7% سنة 2017، ناهيك عن انتشارها بصورة أكبر عند الإناث بالمقارنة مع الذكور، وتوسع معدلها لدى حاملي الشهادات الجامعية، والتي من المرجح أن تستمر على هذا النحو في الآفاق المستقبلية، إذا ما بقيت السياسة الاقتصادية المنتهجة على نفس المنوال الذي تتبعه حاليا. من هنا فإنه يمكن تصور المشكلة التي سوف تحدث، وما يتبع ذلك من أعباء اقتصادية واجتماعية. لذا أوصت الدراسة بضرورة أن تسعى الدولة إلى تدارك الأمور للتخفيف من حدة المشكلة، وذلك بإعادة النظر في كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، واللذان قد تجسدان إرادة الدولة في تفادي الآثار الاقتصادية.

الكلمات المفتاح: سوق عمالة ؛ بطالة ؛ آثار اقتصادية واجتماعية ؛ اقتصاد جزائري

رموز تصنيف jel: E24 ; R29

Abstract: This study aims to uncover the reality of the labour market in Algeria, as well as the development of unemployment rates in Algerian economy; down to analyze the economic and social consequences of this problem. Thus, the analytical and descriptive approach has been used. The findings of the present study indicate an exacerbation of unemployment rates reaching about 11.7% in 2017, with their greater prevalence in females compared to males. In addition to the expansion of their rates among university graduates,

which are likely to continue in this way in the future, if the policy remains in the same manner as it is currently. Consequently, the problem that will occur can be imagined, and the economic and social burdens that follow. The study there for recommended that the State should seek to alleviate the problem by re-examining both monetary policy and fiscal policy.

Keywords: labour market; unemployment; economic and social effects; Algerian economy.

Jel Classification Codes : E24 ; R29

تمهيد :

تحدد أزمة البطالة كل دول العالم، في هذا الشأن أشار تقرير البنك الدولي 2017 إلى أن 60% من الشباب في الفئة العمرية 15-24 عاما حول العالم عاطلون عن العمل، والجزائر كغيرها من دول العالم رغم ما تزخر به من تركيبة سكانية بها نسبة عالية من الفئة الشبانية والقادرة على العمل، إلا أن معدل البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) تجاوز 11% في سنة 2017م ؛ أي ما يعادل 1.440.000 شخص، الشيء الذي زاد من الآفات الاجتماعية الخطيرة، وبالتالي وجب على السلطات الجزائرية المسارعة لإيجاد حل لهذه المعضلة، التي تظهر عند اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل.

هذا الاختلال يعتبر أحد مؤشرات تدهور الأداء الإقتصادي الكلي، ما جعل سوق العمل محل اهتمام رواد العلوم الإنسانية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن النظرية الاقتصادية الكينزية تعتمد إلى التأثير في المستويات التوازنية لكل من الإنتاج والعمالة¹.

مشكلة الدراسة:

على غرار الدول النامية فالدول المتقدمة هي الأخرى تعاني من مشكلة البطالة، وذلك راجع أساساً إلى المكننة والتطور التكنولوجي الذي تعرفه مؤسسات هذه الدول، وبنظرة سريعة في تقرير البنك الدولي للتنمية عام 2001م، أكد التقرير أنه لا يمكن تجنب البطالة حتى في المجتمعات المتقدمة، ولكن إذا تجاوزت معدلاتها 5% و6% من مجموع القوة العاملة في أي مجتمع، فهذا يشير إلى أوجه قصور في تخصص المصادر الاقتصادية أو وجود خلل ما². هذا ما يوحي إلى أن للبطالة العديد من الآثار منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي.

وعليه، ستحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على واقع بطالة الشباب الجزائري في ظل التحولات التي أفرزتها العولمة بكل أنواعها؛ فالتكنولوجيا التي فرضها الجو التنافسي أدى بتسريح العديد من العمال الجزائريين، لاسيما أرباب العائلات منهم، الشيء الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:

ما واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري وما آثارها الاقتصادية والاجتماعية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا البحث، عملنا على تحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المباشرة لاستفحال البطالة؟

2. ما هي أهم الآليات الاقتصادية الكفيلة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

تأسيسا على ما تقدم، اعتمدنا الفرضيات التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي:

1. تتوفر الجزائر على تركيبة سكانية تحتوي على الكثير من الشباب الشيء الذي زاد في معدلات البطالة ؛

2. ارتفاع معدل البطالة في الجزائر كان نتيجة لارتفاع تعداد السكان في مقابل نقص فرص العمل.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع، حيث ازداد معدل البطالة بشكل كبير في الآونة الأخيرة في الجزائر فبلغ 11.7% سنة 2017م، في حين أن معدل البطالة المسموح به لدى المنظمات الدولية هو 5%. من هنا تتجلى لنا ضرورة دراسة الظاهرة ومدى تطورها، بالإضافة إلى أن تشخيص الآثار الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة يزيد من تجلي خطورة الموضوع وضرورة الاهتمام بسبيلياته، كما أن الاقتراحات قد تساعد متخذي القرار لدى السلطات الجزائرية إلى اتخاذ التدابير الاقتصادية اللازمة لمحاربة الظاهرة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية، واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، وهي باختصار تتمثل فيما يلي :

1. معرفة التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري في سن العمل، وذلك محاولة منا لتشخيص الظاهرة حسب التركيبة السكانية، ومن ثم اتخاذ القرارات المتعلقة بالبطالة استراتيجيا حسب الأعمار والجنس ؛
2. متابعة نمو وتطور معدلات البطالة المسجلة خلال الفترة 1980-2017 مع التركيز على تطور الظاهرة خلال العشر سنوات الأخيرة ؛
3. التذكير بضرورة انتهاج سياسة نقدية وأخرى مالية كفيلتين بالتخفيض من معدل البطالة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- لقد تم الرجوع إلى الأدبيات من أبحاث علمية للتعرف على الجهود والدراسات السابقة ذات الصلة. وإن هذه الدراسات قد تناولت موضوع البحث من جوانب مختلفة، نذكر منها ما يلي :
- 1.دراسة (الطاهر جليط - 2016) بعنوان : دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر (1980-2014)³: هدفت الدراسة لمعرفة العوامل الزمنية المتحركة في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، وذلك من خلال نموذج اقتصاد قياسي، حيث توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها : معدل النمو الإقتصادي، الإنفاق العام وأسعار البترول هي أهم محددات البطالة في الجزائر ؛ السياسة النقدية لها تأثير ضعيف على معدل البطالة في حين السياسة المالية أكثر فعالية في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر؛ سياسة الإنفاق العام هي المحدد الرئيسي لمعدل البطالة .
 2. دراسة (مفيدة عطية وعثمان شريط-2017) بعنوان استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر مقارنة اقتصادية أم اجتماعية ؟
- هدفت الدراسة لمعرفة مدى تمكن السلطات العمومية من تحقيق الهدف المرجو من استراتيجياتها لترقية التشغيل ومحاربة البطالة وذلك من خلال مقارنة نتائج تطبيق هذه الاستراتيجيات وآثارها على التشغيل وسوق العمل مع الفترة التي تسبقها التي حددت ما بين (2008-2012) ، حيث تطرقا الباحثان لتحليل مناصب الشغل التي تخلقها أجهزة الدعم (ANGEM , ANSEJ....) وكذا اجهزة المساعدة على الإدماج المهني (عقود ما قبل التشغيل ، الإدماج المدعم الخ). توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها : استراتيجيات ترقية التشغيل التي انتهجتها السلطات العمومية لم تحقق أهدافها المنشودة؛ بالرغم من كون تدابير التشغيل المؤقتة تساهم بشكل كبير في توفير مناصب العمل إلا أنها تلقى معارضة من طرف المستفيدين منها يطالبون بتسوية وضعياتهم والمطالبة بمناصب عمل دائمة.

3.دراسة 2013- BOURICHE Lahcène بعنوان Les déterminants du chômage en Algérie:une analyse économétrique (1980-2009)

هدفت الدراسة⁴ لمعرفة العوامل المؤثرة في تطور البطالة في الجزائر ما بين 1980-2009 وذلك بإجراء دراسة قياسية توصلت من خلالها الدراسة لجملة من النتائج أهمها : وجود علاقة تكامل بين البطالة و المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية التالية (الإنفاق القومي الإجمالي؛ التضخم ؛ سعر الصرف ؛ معدلات التبادل التجاري)؛ وجود علاقة سلبية مباشرة بين الاستثمار الداخلي والاستهلاك الحكومي ومعدل البطالة تفسر هذه العلاقة بدور السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة في دفع عجلة النمو وخلق فرص العمل والحد من البطالة ؛ سعر الصرف له أثر اقتصادي إيجابي من حيث تحرير التجارة الخارجية وبالتالي خلق فرص العمل وانخفاض معدل البطالة.

إن هذه الدراسات قد قدمت لنا أفكارا ثمينة حول موضوع البحث، إلا أنها لم تعالج جميع عناصر المشكلة بشكل لا يترك مجالا لدراسة أخرى في الموضوع. ودعنا نقول أنها عاجلت بعض عناصر المشكلة وهي بالتحديد محددات البطالة في الجزائر، وذلك بصورة وافية، لكن لم تتعرض لبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذه المشكلة، وهي النقطة التي بدأنا منها دراستنا الحالية.

خطة البحث :

للإلمام بجوانب الموضوع قسمنا بحثنا هذا إلى أربعة محاور رئيسية:

- المحور الأول: عموميات حول "البطالة" ؛
- المحور الثاني: الآثار الاقتصادية لمشكلة البطالة ؛
- المحور الثالث: الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة ؛
- المحور الرابع: واقع القوى العاملة الجزائرية ومشكلة البطالة.

I- عموميات حول "البطالة":

إن وجود مستوى معين من البطالة في بلاد ما يعد أمرا عاديا، ولكن إذا تجاوز هذا المستوى حد معين فإنها تصبح معضلة لها خطورة بالغة ليس فقط على الجوانب الاقتصادية بل أيضا على الجوانب الاجتماعية والسياسية.

- عرض لأهم الكلمات الدالة في الموضوع: من الضروري أن نبتدئ ببعض المصطلحات ذات صلة بالموضوع منها ما يلي :

1. حجم السكان الفعال اقتصاديا: Economically Active population أو القوة العاملة Labour force. وهم كافة الأشخاص الذين يقعون ضمن الأيدي العاملة المعروضة أو المهيأة للمساهمة في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، بما في ذلك الأشخاص العاطلين عن العمل في وقت معين⁵.
 2. معدل البطالة Taux de chômage : نسبة السكان العاطلين عن العمل إلى القوى العاملة⁶.
 3. معدل النشاط Taux D'activité : نسبة السكان النشطين إلى السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) .
 4. معدل التشغيل Taux d'occupation : نسبة السكان المشغولين إلى مجموع السكان.
 5. معدل العمل Taux d'emploi (معدل العمالة): نسبة عدد السكان المشغولين إلى إجمالي عدد السكان في سن العمل.
- تعريف البطالة: البطالة في اللغة تعطيل العامل أو قطع العمل (المعجم الوسيط والمعجم الوجيز).
- تعرف حسب البنك الدولي على أنها "الجزء من القوى العاملة الذي ليس له عمل ولكنه متواجد للبحث عن وظيفة"⁷،
- مفهوم البطالة الاقتصادي هو "التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وهو ما يطلق عليه مصطلح العاطل. وهناك شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف العاطل: أن يكون قادر على العمل ؛ أن يبحث عن فرصة عمل، يقابله الحصول على مستوى الأجر السائد".
- تعريف منظمة العمل الدولية: "العاطلون" هم أولئك الأشخاص الذين لا يعملون حاليًا ولكن لديهم الاستعداد والقدرة على العمل مقابل أجر، والأشخاص المتوفرين حاليًا للعمل، والأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل.
- الديوان الوطني للإحصائيات: يمثل مصطلح "بطل" في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية:
- أن يكون في سن العمل أي ما بين 16-60 سنة ؛ بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل؛
- أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل أثناء فترة الإسناد⁸.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها الحالة التي يزيد فيها الطلب على العمل عن العرض.

- أشكال البطالة: يوجد تقسيمين للبطالة التقسيم التقليدي والتقسيمات الأخرى كما يلي:
أ. التقسيم التقليدي: يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها وهي:

1. البطالة الاحتكاكية: هذا النوع من البطالة ينشأ عن ترك بعض العمال لأعمالهم بهدف الحصول عن عمل أفضل بعد الحصول على مؤهل أعلى أو الانتقال من منطقة جغرافية على أخرى للبحث عن فرص عمل، أو بسبب التطورات التكنولوجية في وسائل الإنتاج بحيث تصبح المشروعات في غنى عن الكثير من العمال. والسمة الرئيسية لهذا النوع من البطالة أنها مؤقتة.

2. البطالة الهيكلية: حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة لهذا تسمى أيضا بالبطالة البنوية. وهي تنشأ بسبب عوامل منها: عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة؛ التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج واستبدال الأيدي العاملة بالآلة⁹.

3. البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام، وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام.

ب. تصنيفات أخرى: بالإضافة للأشكال السابقة الذكر صنف العديد من الباحثين البطالة كما يلي:

1. البطالة الموسمية: تلتخص فكرتها في وجود الأعمال الموسمية التي تزدهر في موسم معين مثلا موسم الصيف أو الشتاء وتنحصر خلال المواسم الأخرى ففي المواسم التي يزيد الطلب على هذه المنتجات يزدهر الطلب على الأيدي العاملة بينما في المواسم الأخرى يتم الاستغناء عن هذه الأيدي العاملة.

2. البطالة المقنعة: تقوم هذه على فكرة وجود موظفون يقومون بأعمال غير إنتاجية ويتقاضون عليها أجرا حيث أن تصريفهم لا يؤثر على حجم الإنتاج بل على العكس فقد يزيد منه.

3. البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند مستوى الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم. في حين تشير البطالة الإجبارية إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه.

II - الآثار الاقتصادية لمشكلة البطالة :

من الآثار الاقتصادية التي تنجر عن البطالة نذكر على سبيل المثال لا الحصر نذكر:

II.1- عدم استغلال الإمكانات البشرية والمادية المتاحة بالمجتمع استغلالا كاملا: يعتبر المصدر البشري المخزون الحقيقي لثروة أي مجتمع وهذا على أساس أنه من المفروض أن كل أفراد المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لخير هذا المجتمع. أي أن البطالة تؤثر بصورة مباشرة على حجم المنتجات (سلع وخدمات) فقلة عدد المشتغلين يؤدي إلى قلة الإنتاج الداخلي، وهذه القلة هي هدر لزيادة رفاهية هذه الدولة، فلو زاد عدد المشتغلين لزادت ثروة هذه الأمة. كما أن تفشي البطالة يعد هدرا للموارد الطبيعية التي تترخر بها الأمة، ويعد ذلك من عدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

II.2- تضييع المواهب المكتسبة جراء البطالة المؤقتة: لقد أثبتت الدراسات السيكولوجية أن الإنسان أو العامل ستقتص مردوديته لو لم يمارس نشاطه باستمرار أي أن الفرد ينسى ما اكتسبه في مراحل تعلمه للعلوم من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم العالي والتكويني.

II.3- انتشار العمل غير الرسمي: هذه الأسواق غير الرسمية أخذت أبعاداً كبيرة في مجتمعنا سببها البطالة. هؤلاء الشباب الذين يتاجرون في الطرقات دون ترخيص. ما هم إلا نتيجة من نتائج البطالة، السوق الموازية تؤدي إلى التدهور المستمر للقطاع الرسمي إذ تعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأن السوق الموازية لا تدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل في القطاع الرسمي.¹⁰

II.4- التأثير على الدخل وتوزيعه: التأثير على الدخل يتمثل في وجود طاقات عاطلة، أي وجود دخل مهدور تسببت فيه البطالة.

II.5- الاختلال في الأسعار وضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية: إن هدر القدرات المادية والبشرية يؤدي إلى ضعف الإنتاج وقلته وبالتالي اختلال الأسعار وترتفع، الشيء الذي يؤدي إلى تراجع القوة التنافسية للمنتجات الداخلية في الأسواق الخارجية.¹¹

II.6- العجز في الميزانية العامة للدولة: بعض الدول تلتم بتقدم مساعدات للبطالين من خلال السياسة المالية، حيث تجني الدولة إيرادات من فرض ضرائب واقتطاعات، ثم توجه هذه الإيرادات إلى

التنمية الاقتصادية. لكن البطالون يؤخذوا قسط من هذه الإيرادات ولو وجهة الإيرادات إلى مشاريع اقتصادية مدرة للإنتاج لكن أحسن، فكثيرا ما تحدث هذه المساعدات عجز في ميزانية الدولة.

III- الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة:

يشعر المتعطلون بشيء من اليأس والإحباط وعدم الانتماء للدولة فتنتشر الجنج والجنائيات والمخالفات بشتى أنواعها فكلما طال زمن التعطل كلما كانت خطورة ظاهرة البطالة جسيمة. ويمكن إيجاز بعض المخاطر الاجتماعية التي تنجر عن الظاهرة فيما يلي:

1. انتشار الفقر في المجتمع: إن مشكلة البطالة هي المتسببة الأولى في ظاهرة الفقر، ذلك أن عدم تقاضي الأفراد لمداخيل تكسبهم قوت يومهم أو تسمح لهم بشراء ما يكسي أجسامهم للوقاية من البرد يؤدي إلى استفحال ظاهرة الفقر والتسول نتيجة قلق البطالون عن مستقبلهم.
2. عدم تحقيق تقدم في المجتمع: إن الفرد الذي لا يشعر باطمئنان بشأن مستقبله لا ينتظر منه أن يكون سابقا إلى تحقيق تقدم في مجتمعه، كما لا يكون له حافز في إظهار مواهبه الخاصة والتعبير عن رأيه.
3. تغير نسق قيم المجتمع المتضرر: قد يجد البطالون أن قيمهم لا تسمح لهم بإيجاد عمل ملائم لهم فيقدم هؤلاء على التخلي عن هذه القيم التي لم تقدم لهم منصب عمل، إذا سينحل هؤلاء في بوتقة المجتمع العالمي ولو على حساب قيمهم علها تنسيهم مرارة البطالة التي يعيشونها.
4. ظهور الانحراف: حيث يفكر البطال في الجريمة والعنف والتطرف وتعاطي المخدرات والخمور والإرهاب والانتحار.
5. ضعف الانتماء والتفكك الأسري: يشعر البطال بأن مجتمعه غريب عنه حيث لم يقدم له وظيفة يشغلها، الشيء الذي يجعله يهجر مجتمعه وأسرته.
6. ظهور الهجرة الشرعية وغير الشرعية: لعل البطال سيجد ما يبحث عنه في مجتمعات أخرى.
7. ظهور حالات نفسية مضطربة: تشير العديد من الدراسات أن البطالة غالبا ما توقع صاحبها في حالات قلق ومرض نفسي، وقد تصل الأمور إلى حالات الوفاة المبكر نتيجة لذلك.

IV- واقع القوى العاملة الجزائرية ومشكلة البطالة:

لتشخيص واقع البطالة في المجتمع الجزائري كان لزاما علينا معرفة تطور تعداد السكان الذين هم في سن العمل وكذا تطور معدل البطالة لفترة 1980-2017 ومعرفة مواصفات هذه الفئة وطرق بحثها عن العمل بالاعتماد على معلومات مستقاة من قواعد بيانات متنوعة.

1.IV- تطور تعداد السكان في سن العمل (من 15 إلى 64 سنة):

يمكن متابعة تطور معدل نمو تعداد السكان في سن العمل من خلال الشكل الموالي¹².

الشكل رقم 01: تطور معدل نمو تعداد السكان في سن العمل

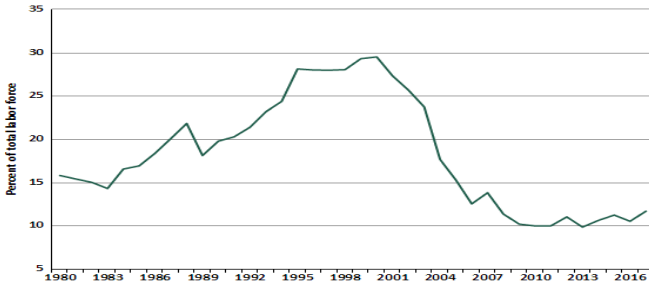


المصدر: موقع البنك الدولي

من خلال الشكل يتضح أن نسبة السكان في سن العمل من حجم السكان الإجمالي خلال الفترة 1960-2016 كانت متزايدة وصلت أقصاها سنة 2009 بنسبة 67.3 % بسبب ارتفاع معدل نمو السكان لينخفض تعداد السكان في سن العمل سنة 2017 إلى 64.5% بالرغم من استمرار ارتفاع معدل نمو السكان.

II.2- تطور معدل البطالة في الجزائر

الشكل رقم 02 تطور معدل البطالة في الجزائر

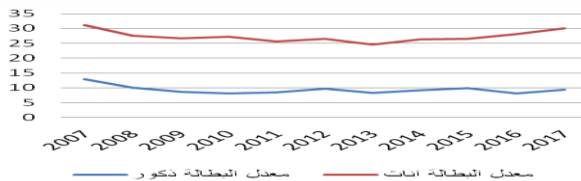


Source : <http://ar.knoema.com>

من خلال الشكل¹³ يتضح أن معدل البطالة خلال السنوات 1980 إلى غاية سنة 2000 كان جد مرتفع حيث وصل إلى 29.80 % ولكن منذ سنة 2001 عرفت معدلات البطالة انخفاض محسوس بفضل برامج الحكومة في انشاء صناديق لدعم وتشغيل الشباب ليصل سنة 2013 إلى 9.8% مقابل أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة تقدر بـ 43.2%.

II.3- معدل البطالة حسب الجنس

الشكل رقم 03 معدل البطالة حسب الجنس



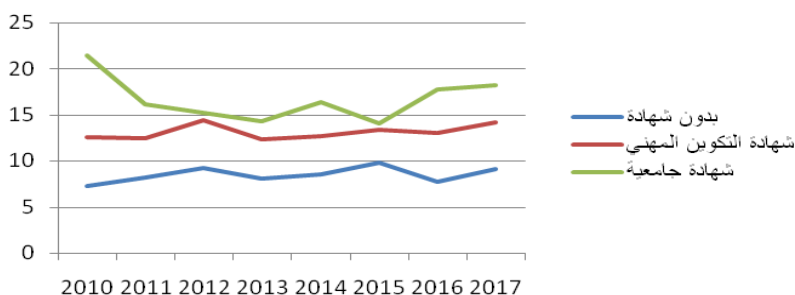
المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء <http://www.ons.dz/>

من خلال الشكل يتضح أن معدل بطالة الإناث يفوق معدل البطالة للذكور حيث سجل سنة 2007 معدل البطالة للذكور نسبة 12.8% فهي نسبة أقل مقارنة بمعدل البطالة للإناث الذي قُدر بـ 18.3% ويعود السبب في ذلك إختلاف نسبة المشاركة في القوى العاملة حيث كانت نسبة مشاركة الذكور 70.74% في حين مشاركة الاناث كانت منخفضة 13.46% (نفس السنة 2007). كما وصل معدل البطالة للإناث أقل قيمة له خلال الفترة 2007-2017 سنة 2013 قدر بـ 16.3% وهي تتوافق مع أعلى نسبة سجلت لمشاركة الإناث في القوى العاملة لنفس السنة قدرت بـ 16.88% .

إلا أن معدلات البطالة للذكور والإناث عاودت الارتفاع ابتداءً من سنة 2014 بعد تطبيق الدولة لسياسة التقشف وتجميد مناصب الشغل ليصل سنة 2017 معدل بطالة الإناث 20.7% مقابل معدل الذكور 9.4% .

II.4- حسب الشهادة:

الشكل رقم 04 معدل البطالة حسب الشهادة



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء <http://www.ons.dz>

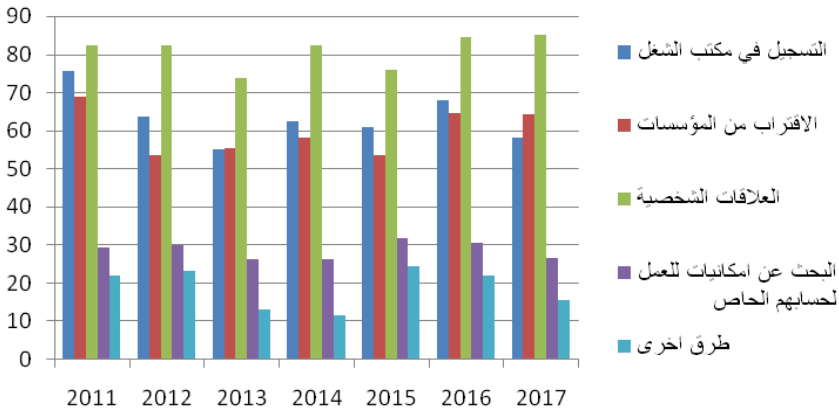
من خلال الشكل يتضح أن أعلى معدلات البطالة كانت لحاملي الشهادات الجامعية حيث كانت سنة 2010 تقدر 21.4% هذا يدل على عدم التوافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، يليها

حاملتي شهادات التكوين المهني بنسبة 12.5 % ثم فئة بدون شهادة بنسبة أقل 7.3 % . كما نلاحظ أن خلال 2011 الى غاية 2015 انخفاض معدلات البطالة لحاملي الشهادات الجامعية إلى 14.1% لإهتمام الدولة بهذه الفئة من خلال برامج تشجعهم على إنشاء مؤسسات خاصة في حين ارتفاع معدلات البطالة لحاملي شهادات التكوين المهني إلى 13.4% و بدون شهادة إلى 9.8 % .

إلا أن الوضع الإقتصادي للبلد نتيجة انخفاض أسعار البترول ساهم في ارتفاع معدلات البطالة في كل الفئات ليرتفع معدل حاملي الشهادات الجامعية سنة 2017 إلى 18.2%.

II.5- حسب طرق البحث عن الوظيفة:

الشكل رقم 05 معدل البطالة حسب طرق البحث عن الوظيفة



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

<http://www.ons.dz>

من خلال الشكل يتضح أن العلاقات الشخصية هي أكثر الطرق التي يلجأ إليها البطالين للبحث عن العمل حيث وجدنا سنة 2017 اعتماد الأفراد بدون شهادات على العلاقات الشخصية بدرجة كبيرة

جدا بنسبة 88% نفس الشيء بالنسبة لحاملي شهادات التكوين المهني بنسبة 84.4% في حين اعتماد حاملي الشهادات الجامعية على طريقة الاقتراب للمؤسسات والتسجيل في مكتب التشغيل بنسب 88.2% و 84% على الترتيب.

V- النتائج ومناقشتها :

تتلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث في فيما يلي:

1. نفي الفرضية الأولى: هناك تزايد كبير في تعداد السكان الجزائريين في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين سن 15 و 65 سنة منذ سنة الاستقلال إلى يومنا هنا، حيث فاقت نسبة هؤلاء في التعداد السكاني لسنة 2007م 67% حيث يمكن اعتبار هذه النسبة كطاقة بشرية هائلة تستغل في خلق قيمة مضافة، ومعروف أن المورد البشري هو أساس عناصر الإنتاج في أي مؤسسة.
2. قبول الفرضية الثانية: عرف معدل البطالة تزايد كبير خصوصا في الفترة الممتدة بين السنوات 1980-2000م حيث فاق 25%، هذا التزايد لا يقابله خلق لمناصب العمل الشيء الذي زاد من معدل البطالة ولكن انطلاقاً من سنة 2004م شهد الاقتصاد الجزائري انخفاض تدريجي في معدل البطالة وذلك بتبني السلطات لبرامج داعمة للشباب مالياً، لكن وللأسف هذه البرامج تراجع دورها بسبب عدم توسع الشباب المدعم مالياً في أنشطتهم بل ذهب الكثير منهم إلى غلق مؤسساتهم أو التقليل من نشاطها، ولجأت السلطات إلى التقاضي مع هؤلاء.

بعد استعراضنا للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن استفحال ظاهرة البطالة في المجتمع سنقدم اقتراحات من شأنها التخفيف من حدة هذه الآثار. وحسب الكتاب والاقتصاديون فإن السياسة النقدية والسياسة المالية هما وسيلتين ضرورتين لمعالجة البطالة.

ولتحسيد إرادة الدولة الرامية إلى التقليل من هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية نقترح اتخاذ الإجراءات التالية:

- أ. تعني السياسة النقدية استخدام السلطة المركزية لمجموعة من الوسائل والأدوات واتخاذ بعض الإجراءات من شأنها التأثير في عرض النقود لعلاج بعض الأزمات الاقتصادية كالبطالة مثلاً. فإن التخفيض في سعر الفائدة يجعل من المدخرين يوجهون احتياطهم النقدي إلى الاستثمار لأن سعر العائد على الاستثمار يصبح أكبر من سعر الفائدة وبالتالي فتح مناصب العمل

- وانخفاض معدل البطالة؛ وبذلك فإننا ندعو السلطات إلى تخفيض سعر الفائدة في البنوك لتوجيه أصحاب الأموال إلى الاستثمار بدلا من الادخار.
- ب. السياسة المالية التي تعني استخدام الحكومة أو الدولة مجموعة الوسائل والأدوات واتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها إدارة النشاط الاقتصادي وحل ما يواجه المجتمع من مشاكل اقتصادية. فمثلا أداة الإنفاق الحكومي سواء استهلاكي أو استثماري تزيد من الإنتاج الذي يزيد معه الطلب على العمل وانخفاض معدل البطالة، وكذا تخفيض معدلات الضريبة سوء على الاستهلاك أو على الاستثمار من شأنه تخفيض معدل البطالة. فتخفيض الضرائب على الاستثمار والأرباح من شأنه التشجيع على الاستثمار وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار الشيء الذي يمتص البطالة.
- ت. من خلال السياسة المالية أيضاً نقترح تخصيص نصيب من النفقات العامة لإعانات البطالين وذلك ليحصل البطال على دخل يغطي به حاجاته الضرورية وذلك حتى لا يفكر في ارتكاب الجحش والمخالفات لإطفاء هذه الحاجات.

- الهوامش والمراجع :

- ¹ أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 18.
- ² خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 163.
- ³ مفيدة عطية وعثمان شريط، إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر: مقارنة اقتصادية أم اجتماعية ؟ مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 2017، 47، ص 33.
- تاريخ الاطلاع: 2018/10/10 على الساعة 22:00، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/89182>
- ⁴ Lahcene bouriche, *Les déterminants du chômage en Algérie: une analyse économétrique (1980-2009)*, Thèse de doctorat, En sciences économiques, Université Tlemcen, Algeria, 2013.
- ⁵ U.N : the determinents and consequences of population trends-New Summery of Findings on Interaction, VoL.1, population studeis, Series. No.50, New York , 1973,P.293.
- ⁶ Activite, Emploi & Chômage En Septembre 2017, N796, p3.
- ⁷ زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة، دار غريب، القاهرة، 2003، ص 76.
- ⁸ عبد الغني دادان، محمد عبد الرحمان بن طحين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 175. تاريخ الاطلاع 2018/10/22 على الساعة 45: 23
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/570>

⁹ سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في علوم التسير، جامعة سطيف 2010، الجزائر، ص 9.

¹⁰ مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية، رسالة ماجستير في - تخصص اقتصاد تطبيقي -، جامعة الجزائر، 2003، ص 97.

¹¹ ابراهيم نصار اليماني وأحمد مندور، محاضرات في الاقتصاد الاجتماعي، بدون دار النشر، بدون سنة النشر، ص 67.

¹² <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.1564.TO.ZS?locations=DZ>

موقع البنك الدولي تاريخ الاطلاع 2018/03/29 على الساعة 16:00 &view=chart

¹³ <http://ar.knoema.com> موقع البيانات "knoema" بيانات صناعة القرار العالمية

تاريخ الاطلاع 2018/03/29 على الساعة 16:00